

تحقيق يبدو أن مدينة بعلبك ستكون في مواجهة أزمة جفاف خلال الصيف المقبل، نتيجة الآبار الارتجالية التي حُفرت في حوض رأس العين - مجرى نبع البياضة، منذ نحو عقدين، واستنزفت حتى الآن مياهاً. مساعي البلدية لإيجاد حلول، تركز على حفر آبار جديدة في أحواض ينابيع أخرى، ولكنها حلول تواجه انتقادات، لتجاهلها الدراسات العلمية عن الوضع المائي للمنطقة

بعلبك مهددة بالعطش:

الآبار الارتجالية تستنزف مياه البياضة



تتابع البلدية تنفيذ حفر ثلاث آبار لمياه الشفة خارج حوض رأس العين (أرشيف)

غادة حيدر

الأرجح أن مدينة بعلبك ستكون على موعد مع صيف جاف مقبل يرث صيفها الماضي، وقد يكون أكثر حدة من سابقه، بسبب نضوب نبع البياضة الأقدم من المدينة نفسها، الذي يُعد مصدر المياه الأساسي لأهلها. في النتيجة الوضع كارثي، إذ يُضاف إلى أزمة المياه الملقاة عليهم، تغييرات في القيم الثقافية والتراثية والعمرانية والاجتماعية التي خلفها النبع في ذروته، ومن ثم في جفافه. تتعدد أسباب جفاف النبع بحسب الخبراء والمُعنيين، لكن بدلاً من حل الأزمة لحفظ البعض من حقوق الناس الطبيعية والحفاظ على أحد معالم المدينة، يتصدّر تراشق الاتهامات ورمي المسؤوليات الواجهة.

جذور المشكلة

ليست الأزمة مستجدة، بل تعود إلى العامين 1996 و1997، عندما أرسل الخبير الجيولوجي فتحي شاتيليا عدداً من الرسائل والكتب إلى



تؤكد الدراسات ترابط أحواض الآبار التي تخرج من البياضة بأزمة المياه



وزارة الطاقة والمياه، والمدير العام للاستثمار فيها، ومجلس الإنماء والإعمار، وهيئة التفتيش المركزي، ونواب المنطقة، ضمنها مجموعة من الهواجس المقبلة على المنطقة تُنذر بأزمة مياه فيها، استقفاها من دراسة وبحوث علمية أجريت حول الينابيع فيها، مقترحة حلولاً عملياً لتدارك أي أزمة قبل وقوعها. لكنها بقيت أشبه برسائل معلقة لم يحرك أحد ساكناً تجاهها.

ويغد شاتيليا في إحدى رسائله الدراسة التي أجرتها وزارة الطاقة والمياه لتوفير مياه الشفة بواسطة عشر آبار شرقي رأس العين (مجرى نبع البياضة)، وضعت ارتجالياً وعشوائياً بما لا يحافظ على مواردها (يومها كانت انتهت من حفر 5 آبار وباشرت بحفر الخمس الباقية).

فارتكزت وزارة الطاقة يومها على الحجج التي وضعتها الشركة الهندسية الاستشارية المكلفة دراسة المشروع، وتفيد بأن المياه المستثمرة في هذه الآبار عميقة، فيما يتغذى نبع رأس العين من مياه سطحية. وهي حجج غير منطقية ولا علمية، بحسب دراسة شاتيليا، خصوصاً أن هذه الآبار تقع في حوض النبع، وكل نقطة

مياه تستثمر بواسطتها، مصدرها المخزون الديناميكي المتحرك للنبع، وتالياً ضخ المياه منها، سيؤدي حتماً إلى تدني تصريف النبع، ويوصل مستقبلاً إلى جفافه. عقداً من الزمن كانا كفيلين بتأكيد هذه النظرية، إذ دفع أهالي المدينة الثمن جفافاً اليوم؛ خطط البلدية لتحاول البلدية الحالية مواجهة

أزمة الجفاف التي بدأت منذ الصيف الماضي، ووضع خطط لمعالجتها. يقر رئيس البلدية العميد حسين اللقيس، بأن الآبار حُفرت في حوض رأس العين، ولكن على بعد 2-3 كيلومترات منه، معيداً الجفاف في آبار عمشكي والعسيرة إلى شح المساقط، واستفحال الأزمة إلى عوامل عدة، أبرزها زيادة حجم

الاستهلاك المرتبط بالنمو السكاني المتزايد المتأثر بأعداد النازحين السوريين، والفوضى العمرانية التي شهدتها المنطقة خلال الحرب الأهلية.

يشير اللقيس إلى أن البلدية الحالية تستكمل الخطط التي بدأتها سابقاً لمعالجة الأزمة، وتتابع تنفيذ وعد رسمي بحفر ثلاث آبار

أعمال

«ناسكو القابضة» تشتري «الاتحاد الوطني للتأمين»

محمد وهبة

اشترت شركة «ناسكو القابضة» شركة «الاتحاد الوطني للتأمين». هذه الصفقة جاءت بعد مفاوضات غير مثمرة بين «ناسكو» وشركة «سهام فاينانس» المغربية. هذه الأخيرة كانت قد استحوذت على 81% من شركة «ليا» للتأمين، التي كانت مملوكة من «بنك عوده»، ثم سعت إلى توسيع قاعدة عملياتها في لبنان والخارج من خلال محاولة الاستحواذ على شركة «الاتحاد الوطني»، لكنها تنازلت عن مسعاها

سريعاً لمصلحة «ناسكو». أحيطت هذه الصفقة بتكتم شديد. قيمتها غير واضحة بعد، إلا أن مطلعين قالوا إن المبلغ المطلوب ثمناً للشركة كان بحدود 12 مليون دولار، لكن التدقيق بميزانية الشركة أظهر أن عليها ديوناً وأن للمساهمين حقوقاً مالية غير مدفوعة. يشرح هؤلاء أن هناك الكثير من المؤشرات التي يبني عليها تسعير الشركة، في ضوء أصولها الصافية بعد احتساب الديون وحضنتها السوقية في لبنان وانتشارها في الخارج، فهذه الشركة تملك مبنى تقدر قيمته بنحو 7,2

ملايين دولار، ولديها أصول أخرى بقيمة 7,9 ملايين دولار، أما رأس مالها المصرح عنه لدى السجل التجاري فيبلغ 41,5 مليار ليرة، وهو يساوي 30% من مجمل أصول الشركة. أما أقساط التأمين، وفق بيانات لجنة المراقبة على شركات الضمان، فهي: 933 مليون ليرة أقساط التأمين على الحياة، و12,7 مليار ليرة أقساط التأمين الأخرى. تأسست شركة الاتحاد الوطني في عام 1974 وانتقلت ملكيتها أكثر من مرة لتستقر منذ سنوات بين أيدي طنوس الفغالي. حضنته من أسهم الشركة

تبلغ 98,7%، وإلى جانبه مساهم آخر هو بنك ميد الذي تبلغ حصته 1,25%، فضلاً عن حصص تمثيلية لبعض المديرين. أسهمها تتوزع على 98,5 مليون سهم، كما هو واضح في سجلاتها التجارية. كان لهذه الشركة صيت ذائع في بداية عملها، إلا أن الشركات ذات الملكيات الأجنبية، تمكنت من السيطرة على حصصها السوقية، إلى أن بلغت حصتها من سوق التأمين على الحياة 0,2% وحضنتها من باقي مجالات التأمين 0,2%. رغم ذلك، تمكن مالكها طنوس الفغالي من تعزيز انتشار الشركة في

البلدان العربية، وبحسب تصريحات الشركة على موقعها الإلكتروني، فإنه في عام 2010 بلغت حصة إيراداتها من سوق أبو ظبي 61% ومن لبنان 19% ومن الكويت بنسبة 20%. لهذه الأسباب تعد هذه الشركة مغربة في ضوء السعر المطلوب ثمناً لها. الهدف من الاستحواذ عليها لا يكمن في حضنتها السوقية المحلية، بل في الحصة الخارجية، أي في الكويت وأبو ظبي. وعلى هذا الأساس انطلقت المفاوضات بين «سهام» المغربية، وشركة الاتحاد الوطني، وتردد أنها استمرت لفترة ثلاث سنوات قبل أن